

دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية

The role of Algerian industrial enterprises in achieving economic development

عبد الطيب¹، العقون أم الخير²¹ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، taieb.aidi@univ-tlemcen.dz² جامعة علي لونيسي، البليدة 2، الجزائر، eo.laggoun@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2021/05/18

تاريخ الاستلام: 2021/05/05

الملخص:

تعالج هذه الدراسة واقع المؤسسات الصناعية في الجزائر محاولة إبراز مكانتها بالنسبة للاقتصاد الوطني والمشاكل التي تعاني منها وأهم التحديات التي تواجه تطوير هذا القطاع ومساهمته في التنمية، وذلك من خلال توضيح أهم خصائص القطاع الصناعي الجزائري وأدائه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود والنقص في مختلف مستوياته ويتسم بالهشاشة وضعف القدرة على المنافسة رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لتنميته، مما يؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ليتمكن من المساهمة بفعالية أكثر في التنمية الاقتصادية للدولة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، مشاكل الصناعة، الإستراتيجية الصناعية، التنمية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي.

تصنيف JEL: E02, F63, O1.

Abstract:

This study deals with the reality of industrial enterprises in Algeria in an attempt to highlight their position in relation to the national economy, the problems they suffer from, and the most important challenges facing the development of this sector and its contribution to development, by clarifying the most important characteristics of the Algerian industrial sector and its performance.

The study concluded that the industrial sector continues to suffer from stagnation and shortages at its various levels and is characterized by fragility and weak ability to compete despite the efforts made by the state to develop it, which confirms the need to continue economic reforms in order to be able to contribute more effectively to the state's economic development.

Key Words: Industrial sector, industry problems, industrial strategy, economic development, foreign investment.

JEL Classification: E02, F63, O1.

1. مقدمة:

يعد التطور الصناعي في أي بلد معياراً لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري حيث تسعى العديد من الدول النامية من خلال عملية التصنيع إلى تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية، وتعتبر الصناعة من القطاعات الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي نظراً لارتباطه بالعديد من القطاعات الكبرى الأخرى التي يعد مكملها أو مورداً لها بالمواد الأولية والآلات اللازمة، وأحد أهم أولويات الدولة الجزائرية منذ حصولها على استقلالها سنة 1962، وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينات القرن الماضي والتي تجسدت بداية بإستراتيجية التصنيع والتي عرفت آنذاك بإستراتيجية الصناعات المصنعة في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وكبديل إستراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات خاصة في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني منها الانخفاض المشهود في أسعار البترول من جهة، إضافة لكونه ثروة زائلة من جهة أخرى.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن للمؤسسات الصناعية أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصائص القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ما هي أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها القطاع الصناعي؟
- ما هي أهم الركائز والسبل المنتهجة من طرف الجزائر لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات ومحاولة اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يتسم القطاع الصناعي في الجزائر بمجموعة من الخصائص منها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي واعتماده على التكنولوجيا المستوردة مما أدى إلى ارتفاع كلفة منتجاته وعدم اهتمامه بالتنوع والذي أدى بدوره إلى عدم قدرته على المنافسة أمام الحجم المتزايد من الواردات.

- يرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى العديد من المشاكل منها غياب إستراتيجية حديثة تستجيب لمتطلبات البيئة المعاصرة لتشمل ضعف التمويل والتسويق وغياب التخطيط والتنظيم الصناعي وانخفاض الإنتاجية.

- يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الرائدة لدفع التنمية الاقتصادية نظراً للدور الذي يؤديه في بناء اقتصاد وطني قوي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لذلك سعت الجزائر لوضع مجموعة من الاستراتيجيات تمثلت في تعزيز القاعدة الصناعية من خلال إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية وتأهيل الكوادر البشرية وتشجيع عمليتي البحث والتطوير.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المحور الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية الجزائرية.

المحور الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي ودور المؤسسات الصناعية في عملية التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية بالإضافة إلى اهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للصناعة والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه لكونه يساعد على التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على واقع القطاع الصناعي من خلال التعرف على خصائصه ومساهمته في الصادرات والناتج المحلي الخام والقيمة المضافة.
- التعرف على أهم المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي وسبل تطويره.
- التعرف على مساهمة المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية ووضع أسس إستراتيجية ملائمة من شأنها الدفع بالقطاع الصناعي نحو تحقيق تنمية اقتصادية بالجزائر.

منهج البحث: تم هذا العمل باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مصادر متنوعة منها الإحصائيات المتوفرة في بنك الجزائر.

2. واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

أولت الجزائر منذ الاستقلال اهتمامها بالصناعة واعتمدت في ذلك على نموذج الصناعات المصنعة من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني ليعتمد على الذات لسد احتياجات السوق المحلية والإسهام في تحقيق معدلات نمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2-1- خصائص القطاع الصناعي في الجزائر:

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص يتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية (بوعقل، مباركي، و بن سعيد، 2018، الصفحات 153-154):

2-1-1. ضعف الإنتاج الصناعي:

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13 %، وتأقي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزاً خاصاً في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة.

2-1-2. ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج ، القيمة المضافة ، الربح ...) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وتتصف الصناعة الجزائرية،

عموماً شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

2-1-3. الحماية وضعف القدرة على المنافسة:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية في إطار سياسة حمائية شبه مطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبياً جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقاً إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها.

2-1-4. العلاقة مع السوق الخارجية:

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعة المقامة، قد زاد من حجم الواردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تحديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها.

2-1-5. ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

2-1-6. الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييراً جذرياً في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، بخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحديثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة ومستمرة.

2-1-7. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

تتميز الصناعة الجزائرية بتكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغيرات كبيرة وكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

2-2- أداء القطاع الصناعي في الجزائر:

إن أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة حيث يلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصاد قوي وتمكن من تقليص الفجوة الصناعية بينها وبين الدول المتقدمة، حيث يتركز القطاع الصناعي العمومي في الجزائر على ثلاثة فروع متمثلة في: صناعات غذائية، صناعات إلكترونية، كهربائية وميكانيكية وكيمياء البلاستيك والمطاط، في حين أن القطاع الخاص يتركز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، وتتمركز المؤسسات الصناعية في السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة عادية و 91 صناعة خطرة (عروب رتيبة و بوسبعين تسعديت، 2012، صفحة 5).

2-3- مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات:

يعتبر التصدير من أهم محركات التنمية الاقتصادية، فعملية تصدير السلع و الخدمات الوطنية يعتبر أمراً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات وجلب العملات الأجنبية.

الجدول 1: الصادرات خارج قطاع المحروقات

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السلع		التجهيزات الصناعية		التجهيزات الفلاحية		مواد نصف مصنعة		المواد الأولية		المواد الغذائية		السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة %	القيمة	
%		%		%		%		%				
00,88	18	01,47	30	00,00	0	74,17	1519	08,15	167	15,33	314	2012
00,83	18	01,16	25	00,00	0	74,41	1608	05,00	108	18,60	402	2013
00,36	10	00,53	15	00,07	2	83,63	2350	03,91	110	11,5	323	2014
00,53	11	00,83	17	00,00	0	81,92	1685	05,10	105	11,62	239	2015
01,01	18	02,97	53	00,00	0	72,94	1299	04,72	84	18,36	327	2016
01,04	20	04,04	78	00,00	0	73,06	1410	03,78	73	18,08	349	2017
01,17	33	03,18	90	00,00	0	79,22	2242	03,25	92	13,18	373	2018

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر متوفر على الموقع www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى في الصادرات وذلك بنسبة 77.05 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة من 2012-2018 وتشمل المنتجات نصف المصنعة الزيوت ومشتقاتها ويعود ذلك إلى اعتماد الجزائر على المحروقات، واحتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية بنسبة 15.23 % حيث تعتبر من أوسع فروع الصناعات التحويلية بسبب عدم انحسارها على تصنيع المواد الخام الغذائية، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، وتشكل مخرجاتها قيمة حيوية للاقتصاد الوطني لارتباطها بالمشكلة الغذائية (مهدي قيطون، 2018، صفحة 280)، بينما تحتل التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 2.02 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وشملت منتجاتها التجهيزات المستعملة في الأشغال العمومية والميكانيك والصحة والبناء وشهدت انخفاضاً سنة 2015 إلى 17 مليون دولار بسبب نقص استثمارات الخارجية المباشرة وحل بعض المؤسسات الوطنية كمؤسسات النسيج والجلود.

2-4- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

الجدول 2 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015 - 2019)

(القيم بملايير الدينارات)

السنوات	قيمة الناتج الداخلي الخام	مساهمة القطاع الصناعي	النسبة المئوية (%)
2015	16712.7	919.4	5.5
2016	17514.6	979.3	5.6
2017	18594.1	1062	5.7
2018	20189.6	1130.3	5.6
الثلاثي الأول 2019	5068.3	294.6	5.8

المصدر : من إعداد الباحثين استناداً على تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام عرف زيادات معتبرة من سنة 2015 إلى سنة 2018 أما مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام فهي منخفضة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية الثلاثي الأول 2019 وشهدت استقراراً حيث لم تتجاوز نسبة 5.8 % ويعود السبب إلى تقلص عدد المؤسسات العمومية والخاصة بما فيها المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة سطرت برنامجاً للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح ما بين 8 % إلى 10 % في آفاق 2020 (صباغ رفيقة، 2018، صفحة 10).

2-5- مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية والتي تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين لنا تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

الجدول 3 : معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر للفترة من 2011-2016

(الوحدة : %)

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الماء والطاقة	7.4	10.2	5.5	7.1	6.8	5.3
المناجم والمحاجر	-5.7	0.9	1.9	3.3	2.7	1.9
الصلب والميكانيك	4.2	7.4	5.5	0.7	10.5	1.7
مواد البناء	2.0	1.3	0.6	2.4	3.3	4.9
الكيمياوية والبلاستيك	11.7	6.3	1.9	1.4	2.6	3.1
الصناعة الغذائية	5.4	5.4	7.0	6.3	5.8	5.0
النسيج	-2.0	1.5	0.3	-0.1	2.7	1.4
الجلود	-0.6	2.8	-0.5	4.9	-4.7	-0.2
الخشب والورق	0.8	2.3	3.6	1.2	3.0	7.6
صناعات أخرى	-4.9	-3.8	-7.8	-5.3	-19.8	-9.9

المصدر : بوعقل مصطفى، وآخرون، 2018، ص 156.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات الصناعية شهدت تذبذباً في مدى مساهمتها في القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 حيث سجلت كل من الماء والطاقة ومواد البناء والصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق ارتفاعاً محسوساً خاصة في سنة 2016، بينما سجل قطاع المناجم والمحاجر، الصلب والميكانيك، النسيج

والجلود تذبذباً في نمو القيمة المضافة، فيما عرفت الصناعات الكيماوية والبلاستيك تراجعاً حاداً من 11.7 % سنة 2011 إلى 3.1 % وبقيت الصناعات الأخرى على نسب نمو سالبة، ويرجع سبب التذبذب إلى انخفاض القدرة التمويلية للصناعة بسبب انخفاض العوائد البترولية مما أدى إلى تجميد بعض المشاريع الصناعية والتوجه إلى تفعيل قطاعي الفلاحة والسياحة كآلية من آليات ترشيد النفقات للدولة.

3. المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية الجزائرية :

تواجه عملية التصنيع في البلدان النامية على وجه الخصوص مجموعة من المشاكل والتحديات التي قد تحد من فعاليتها وكفاءتها.

3-1- المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصناعية الجزائرية:

إن القطاع الصناعي يتوفر على قدرات كبيرة بالرغم من ضعف نسب النمو فيه وذلك من خلال (باية ساعو، 2017، الصفحات 83-84):

- قاعدة صناعية متنوعة، حوالي 1000 وحدة متوسطة وكبيرة الحجم عاملة في أهم فروع النشاط التكنولوجيات الصناعية العصرية، توزيع جغرافي للصناعة متوازن نسبياً، قطاع خاص ناشئ.
- تتوفر أغلب المدن الكبرى على مواقع صناعية، نسيج صناعي مترابط لكن بطريقة غير متكاملة.
- تقاليد عمل صناعي راسخة، لكن تبقى القدرة على العمل الجماعي ضعيفة غير أنه يمكن اعتبار المستوى العلمي والمهني للعاملين في الإنتاج والصيانة مقبولاً، بالرغم من وجود هذه الميزات في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو لامبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهها، ويمكن تصنيف المشاكل حسب المجموعات الرئيسية التالية (مصطفى بودرام و الطيب قصاص، 2017، الصفحات 204-205):

3-1-1. المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50 % إلى 70 % على أقل تقدير، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.
- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى سبعينات والثمانينات، علاوة على الإهلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

3-1-2. مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف وتتمثل في العناصر التالية:

● محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية، واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية، وارتفاع سعر بعض السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة.

● إن عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية لأكثر من 47 % في أبريل 1994 مما نتج عنها ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطاع الغيار والمواد الأولية بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 92 مليار دينار جزائري بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها زادت بأكثر من 10 مرات خلال سنة واحدة، علما أن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلباً على حوافز المنتجين نظراً لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

● من 1991 إلى غاية 2001 عملية التطهير المالي تطلبت حوالي 1200 مليار دينار جزائري بما يعادل 17 مليار دولار .

● الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخصخصة نهاية 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبرى، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دينار جزائري، لترتفع سنة 2005 إلى 1321.95 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل 77 % منها ديون قصيرة الأجل.

3-1-3. مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع

الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد ما يلي:

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين المنتجات الصناعة المستوردة.
- لقد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

3-1-4. مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وتتمثل في ما يلي:

- عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية من ما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيد عن توافر المواد الأولية، أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.
- اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يزال ضعيفاً وبعيداً عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في

التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العملية الإنتاجية.

3-1-5. مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي من أهمها الآتي:

• تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة، وضعف التخصص، وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به.

3-2- التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي:

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، وهناك عدة تحديات يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتقف عائقاً أمام تطوره ويجعله يبقى دائماً مرتبطاً بالخارج، وتتمثل في (مشري محمد الناصر، 2011، الصفحات 41-43):

• **عالمية التجارة:** سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والإبحار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة لسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة.

ومن تأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني الخاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

● **عالمية الاتصال:** لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضرية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع الأسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها.

● **ثورة المعلومات والتكنولوجيا:** تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دوراً محورياً في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.

● **عالمية الجودة:** ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

● **التنمية المستدامة:** لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاماً عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركبات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علمياً أنها تؤثر على البيئة.

● **التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:** تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة تركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

4. سبل تطوير القطاع الصناعي ودور المؤسسات الصناعية في عملية التنمية الاقتصادية:

تعد الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العصر الحالي لما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية، وتقدم الدول يقاس بقوة صناعتها لهذا اهتمت أغلب الدول بتطوير صناعتها.

4-1- سبل تطوير القطاع الصناعي:

نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلعبها المؤسسات الصناعية فقد سعت الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي من خلال وضع عدة استراتيجيات لتطويره والنهوض به وتمثل في (سلامة وفاء و ولهة وردة، 2018، الصفحات 149-150):

● **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:** وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص من مواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- ✓ إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.
- ✓ ضمان انتشار المكاني للأنشطة الصناعية.
- ✓ تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية وتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

● **إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:** لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحويلات الدولية الراهنة والقدرات التنافسية الكبير للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر محولة للتكنولوجيا أكثر تقدماً وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلعة التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة.

● **تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات:** إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لابد من عدم السياسات التي ترسي أسس تعلم للقوة العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص.

● **التركيز على صناعات معينة للتصدير:** لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة والتركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

● **وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي:** وذلك عن طريق:

- ✓ تشجيع الإبداع.
- ✓ تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر.
- ✓ عصنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع.

● **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** تتصدر الاستثمارات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسناً بدءاً من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيط فعالاً يوفر للمستثمرين إطاراً مؤسسياً ملائماً، ونظماً تحفيزاً للحماية وعليه فإن استراتيجية ترقية الاستثمار تعدى جزء لا يمكن فصله من استراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله.

وتحفيلاً للاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار لتحسناً للنظام القائم من بينها:

- ✓ إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقتها والممارسات الدولية في المجال، تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار.
- ✓ إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.
- ✓ حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن في اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- ✓ مراجعة قانون الجمارك.
- ✓ تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.

● **التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة:** الصناعة من أكثر القطاعات لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصلاً على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، ولذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحاً في عمليات التصنيع، والتطور الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

● **تشجيع البحث والتطوير في المجال الصناعي:** من الملاحظ أن قطاع البحث والتطوير بشكل عام وفي المجال الصناعي بشكل خاص لا يحظى بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية ويمكن استنتاج ذلك من خلال الإنفاق في هذا المجال الذي لا يتجاوز 0.1 % من الناتج المحلي الإجمالي (لدرع خديجة و كروشة إيمان، 2011، صفحة 154).

4-2- دور المؤسسات الصناعية في عملية التنمية الاقتصادية:

تعتبر المؤسسات الصناعية عنصراً هاماً في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون بناء مؤسسات صناعية وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دوراً متميزاً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية (مخضار سليم، 2018، الصفحات 101-102):

- ✓ تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل وتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام.

- ✓ تساهم الإنتاجية المتبعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة.
- ✓ يعتبر التطور الصناعي عنصراً أساسياً في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية من ما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخل وتوزيعها بطريقة عادلة.
- ✓ يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.
- ✓ إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.
- ✓ يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دوراً مهماً في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخل وتحسين مستوى الرفاهية.
- ✓ التصنيع يعزز القدرة الدفاعية للبلد في حالة تطوير التصنيع الحربي، وبالتالي يقوي النزعة والعزة القومية للبلد (مدحت القرشي، 2005، صفحة 41).

5. الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن المؤسسات الصناعية تلعب دوراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية وتشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لمواكبة الاقتصاد العالمي وتنشيط سوق العمل، باعتبار التصنيع المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن القول من خلال الإحصائيات التي تم التطرق إلى أن الصناعة الجزائرية تعاني من الركود والهشاشة وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية بالرغم من تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد والتي يمكن أن تعجل في عملية التنمية الصناعية وتحقيق نمو سريع في الصناعات التحويلية، حيث يواجه هذا القطاع عدة مشاكل وتحديات تفرضها التغيرات الاقتصادية الحديثة منها انتهاج سياسات التوجه الداخلي وضعف القدرة التكنولوجية وعدم الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية، بالإضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار مما يتطلب إصلاحات هيكلية، وتعديلات جوهرية في المنظومة الصناعية الجزائرية لتطوير تنافسيتها.

ومن أجل تطوير القطاع الصناعي الجزائري وتنميته ووصولاً للأهداف التي تتضمنها عملية التصنيع وتحقيقاً لدورها في عملية التنمية الاقتصادية نقدم جملة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة إجراء إصلاحات وإتباع سياسات اقتصادية فعالة والابتعاد عن الحلول الظرفية لتمكن من رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في المجال الصناعي وتنمية الصادرات.
- التعاون والتنسيق بين القطاع العام والخاص والعمل كفريق واحد وضرورة تقسيم وتحديد الأدوار والمسؤوليات بينهما بوضوح.
- ضرورة انتهاز سياسات تدعم الصناعات الوطنية والاهتمام بالصناعات الإستراتيجية ذات الأهمية البالغة وإلغاء الإجراءات التي تقف حاجزاً أمام تطورها.
- الرفع من قدرة القطاع الصناعي من خلال إدخال التكنولوجيا المتطورة.
- توفير مصادر تمويل للمؤسسات الصناعية الوطنية من خلال تسهيل منح قروض من طرف المؤسسات المالية وتوفير حوافز ضريبية ومالية.
- وضع منظومة قانونية تعمل على تشجيع المؤسسات الصناعية وتوفير مناخ متكامل للنشاط الاقتصادي.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني واعتماد مشروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها على التكامل في ما بينها.

قائمة المراجع :

- باية ساعو. (01 جوان، 2017). القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول. معارف (مجلة علمية دولية محكمة)، الصفحات 83-84.
- سلامة وفاء، و ولهة وردة. (19 أوت، 2018). واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصفحات 149-150.
- صباغ رفيقة. (06-07 نوفمبر، 2018). استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية. المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر (صفحة 10).
- البلدة: جامعة البلدة 2.
- عروب رتيبة، و بوسبعين تسعديت. (23-24 أبريل، 2012). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الصناعية الجزائرية، حقائق وآفاق. " الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطعية". الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم.
- لدرع خديجة، و كروشة إيمان. (30 أبريل، 2011). التنمية الصناعية وأثرها في تحفيز نمو الاقتصاديات العربية النفطية. مجلة العلوم الاقتصادية، صفحة 154.
- مخضار سليم. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية". 101-102. تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
- مدحت القرشي. (2005). الاقتصاد الصناعي، ط 2. الثانية. الأردن، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

- مشري محمد الناصر. (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
- مصطفى بودرامة، و الطيب قصاص. (30 جوان, 2017). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، الصفحات 204-205.
- مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، و محمد بن سعيد. (30 جانفي, 2018). واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان –. مجلة دفاتر بواذكس *Revue Les Cahiers Du POIDEX*، الصفحات 153-154.
- مهدي قيطون. (29 مارس, 2018). مساهمة الاستراتيجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، صفحة 280.